التقييم الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر

د. علاء الدين حسين عزت شلبي
أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا
كلية الآداب بدمنهور
جامعة الإسكندرية

مقدمة

يعد التمويل إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجهها بعض الدول النامية في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية ،خاصة في المراحل الأولي للتنمية عندما يحدث ما يسمي فجوة الصرف الأجنبي بمعني الفرق بين الموارد الأجنبية المطلوبة والموارد الأجنبية المتاحة (Todaro, 1981,pp403-404) . وتلجأ الدول لتوفير الموارد الأجنبية بسعيها الحصول علي منح أو قروض أو جذب للاستثمارات الأجنبية .

وتنقسم الاستثمارات الأجنبية طبقا لمساهمة الشريك الأجنبي في رأس المال للمشروع ودوره في الإدارة إلي :-

- استثمارات أجنبية مباشرة Direct Foreign Investments

وتعني أن يوجه المستثمر استثماراته نحو مشروعات يمتلكها ويديرها إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو بالاشتراك مع رأس المال الوطني بنسبة تبرر له الإدارة ، ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فردا أو شركة أو مؤسسة خاصة أو فرعا _ غالبا في الوقت الحاضر _ من فروع شركات أجنبية كبيرة تعرف باسم الشركات العابرة للقارات Transnational Corporation أو الشركات دولية النشاط International Corporation و أصبحت هذه الشركات تسيطر علي الجانب الأكبر من الاستثمارات المباشرة علي مستوي العالم .

- استثمارات أجنبية غير مباشرة Indirect Foreign Investment

تتمثل الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في تلك الاستثمارات الموجهة لشراء الأوراق المالية للأسهم والسندات التي تصدرها الهيئات العامة أو الخاصة في الدول النامية ، علي آلا يكون للأجانب منها ما يخول لهم حق إدارة المشروع .

ويفضل المستثمرون الأجانب الاستثمار المباشر علي غير المباشر نظرا لما يحققه له من الرقابة والأشراف والإدارة علي رأسماله مما يشعره بالاطمئنان خاصة أن المستثمرين الأجانب لا يثقون في كفاءة رجال الأعمال المحليين ، فضلا عن أن الأجانب لا تتوفر لهم المعرفة الكافية عن أسواق الأوراق المالية في هذه الدول (علي عبد الوهاب ،1995 ، ص12).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدور رئيسي في خلق فرص عمل و تحسن البيئة الاقتصادية والاجتماعية في الدول والأقاليم التي تتركز بها . وإذا كان دليل التنمية في تقارير مصر للتنمية البشرية في السنوات الأخيرة يشير إلي تدني الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في محافظات الوجه القبلي _ باستثناء محافظة الجيزة _ بصفة عامة وبعض محافظات الوجه البحري . فهل يراعي البعد الجغرافي في توزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصدرة إلي مصر ؟ وما هي

الأسباب والدوافع التي تدعو إلي مراعاة هذا البعد أو تجاهله ؟ وما هي النتائج المترتبة علي ذلك ؟ وقبل هذا ما هو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصدرة إلي مصر وما هي مصادرها ؟ وما هي وجهة نظر المؤسسات العالمية في مناخ الاستثمار في مصر . سوف تكون الإجابة عن هذه التساؤلات محور هذه الدراسة.

أولا : مكانة مصر في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا

قدرت مصادر الأمم المتحدة للتنمية (أونكتاد) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالميا خلال عام 2004 بنحو 612 مليار دولار أمريكي بزيادة تقدر بنحو 6% عن مستواها عام 2003 الذي بلغ 580 مليار دولار أمريكي بتأثير عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود وتفعيل عمليات الخصخصة و قوة النمو الاقتصادي العالمي و تراجع حالة عدم اليقين لدي المستثمرين مع مواصلة تحسين سياسات الاستثمار والإجراءات الخاصة به . و قدرت حصة الدول المتقدمة من هذه الاستثمارات بنحو 321 مليار دولار أمريكي بنسبة 52.5% ، في حين بلغت حصة الدول النامية 255 مليار دولار بنسبة 41.7% . وقد عادت الولايات المتحدة الأمريكية لتتبوأ المرتبة الأولي عالميا في تلقي الاستثمارات الأجنبية 121 مليار دولار ، يليها الصين 62 مليار دولار ، فالمملكة المتحدة 55 مليار دولار فلكسمبرج 52 مليار دولار.

وعلي المستوي الأفريقي فقد بلغت جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصدرة لدول القارة في ذات العام 18مليار دولار ، خص مصر منها 407.2 مليون دولار بنسبة 2.3% من جملتها. وقد تركز نحو 75% من جملة الاستثمارات الواردة للقارة في كل من دولة المغرب وغينيا الاستوائية وأنجولا والسودان ونيجيريا وتشاد وجنوب أفريقيا وليبيا والجزائر وتونس ، وقد وجهت هذه الاستثمارات في الأساس للقطاع الاقتصادي الأولي وبخاصة استخراج المعادن والبترول (غسان عبد الهادي ، 2005) .

وبالنسبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية فقدرت في عام 2004 بنحو 12 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 8.7 مليار دولار عام 2003 وبنسبة زيادة بلغت 38 % . وتوزعت هذه الاستثمارات بين دولة المغرب 2.3 مليار دولار ، والسودان 1.4 مليار دولار والجزائر 634 مليون دولار ، وتونس 584مليون دولار(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2004 ، ص 9) في حين بلغ نصيب مصر 407.2 مليون دولار (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، 2005) ، بنسبة 3.4 % من جملة الاستثمارات العربية ، ونحو 0.07% من جملة هذه الاستثمارات العالمية .

من الواضح أن نصيب مصر من جملة الاستثمارات المباشرة علي المستوي العالمي محدودة جدا ، كما أنها ضئيلة إلي حد كبير علي المستوي العربي والأفريقي . و من الوهلة الأولي يمكن

إرجاع ذلك إلي أن معظم الاستثمارات المصدرة إلي الدول العربية والإفريقية تتركز في القطاع الاقتصادي الأولي وبخاصة استخراج البترول والمعادن والنشاط الزراعي ، لذا تتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول التي تملك مثل هذه الموارد الطبيعية ، في حين أثر الانخفاض النسبي في قدرة مصر من هذه الموارد الطبيعية علي تدفق الاستثمارات . لكن إذا كانت موارد مصر البترولية والمعدنية لا تقارن بموارد الدول العربية المنتجة للبترول والدول الإفريقية صاحبة الموارد المعدنية والزراعية ، فهناك مجالات متعددة في مصر صناعية وسياحية و خدمية و تمويلية وغيرها يمكن أن تكون جاذبة للاستثمارات . هذا يعني أن انخفاض قيمة الاستثمارات الأجنبية في مصر يمكن إرجاعها إلي الأسباب الأخرى الكثيرة التي تتحكم في تدفق الاستثمارات و التي منها : مدي كفاءة البنية التحتية ومستوي الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في تطوير إنتاجية عوامل الإنتاج ، درجة التحديث وبخاصة في الصناعة ، مستوي التعليم المهني والتقني والجامعي حيث لم يعد يكفي رخص تكلفة العمالة بقدر المستوي التعليمي والتقني لهذه العمالة ، العوامل المادية بما فيها الحوافز المقدمة للمستثمر مثل الإعفاءات الضريبية والتسهيلات التمويلية ، مدي احترام القوانين والعقود ووجود المؤسسات الفاعلة المختلفة من قضائية واجتماعية و رقابية و إدارية وغيرها ، فلا شك أن الفساد يبعد المستثمرين إذ يعقد التعامل الاقتصادي ويزيد من تكلفته ، كما يضعف من القطاع المالي و المصرفي مما قد يؤدي إلي أزمات مالية ونقدية لاحقا.وأخيرا مدي توفر استثمارات أجنبية أخري تسمح بالتفاعل معها (لويس حبيقة ، 2001) . وعلي الرغم من أن الحكومات المصرية المتعاقبة تحرص منذ الآخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي علي سن القوانين والتشريعات التي من المفترض أن تزلل عقبات جذب الاستثمارات (Carr, 1979, pp403-404) آلا أن عدم تفعيل هذه القوانين والتشريعات تظل المشكلة الأساسية التي تواجه تدفق الاستثمارات .

ثانيا : تقييم المنظمات والشركات العالمية للاستثمارات الأجنبية في مصر

يعد التقييم السيادي الذي تحصل عليه الدولة من وكالات التصنيف الائتماني العالمي International Credit Rating Agencies مؤشرا لوضعها الاقتصادي والمالي بالإضافة إلي استقرارها السياسي و الاجتماعي ، كما يحمل توقع مستقبلي لأداء الدولة التي يتم تقيمها . ويعتبر حصول الدولة علي تصنيف سيادي وبدرجة استثمارية مرتفعة من الوكالات العالمية من العوامل المهمة التي ترفع مستوي الثقة في مجال بيئتها الاستثمارية ويؤهلها للحصول علي التمويل اللازم لمشاريعها من مصادر دولية بتكلفة تنافسية ويمكنها من طرح سندات الدين وإصداراتها الحكومية في الأسواق المالية العالمية(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2004، ص 16) .

وفي عام 2004 حصلت اثنتا عشرة دولة عربية علي تصنيف سيادي يسمي التقويم السيادي التجميعي الدولي الذي يصدر فصليا عن مؤسسة الفاينانشل تايمز Financial Times بالاستناد للتصنيف المنفرد لوكالات التصنيف الائتماني العالمي • ، وقدُ توزعت الدول العربية وفق هذا التصنيف علي النحو التالي :

- دول ذات درجة استثمارية عالية ومخاطر منخفضة جدا وهي : الكويت والإمارات وقطر والسعودية .
- دول ذات درجة استثمارية عالية ومخاطر منخفضة وهي : البحرين وتونس وسلطنة عمان .
- دول ذات درجة استثمارية متوسطة ومخاطر متوسطة مع وجود بوادر لمخاطرة في السداد وهي : مصر والمغرب والأردن .
- دول ذات درجة استثمارية منخفضة ومخاطر عالية وتعرض أكثر انكشافا في مخاطر السداد وهي : لبنان واليمن .

وبخصوص المؤشر المركب للمخاطر الاستثمارية الذي يصدر عن مجموعة political Risk Services (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر International Country Risk Guide (ICRG) لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار ،ُصنفت الدول العربية عام 2004 م علي النحو التالي : –

- دول المخاطر المنخفضة جدا وهي : الإمارات ، سلطنة عمان ، الكويت ، السعودية.
- دول المخاطر المنخفضة وهي : الأردن ، البحرين ، تونس ، قطر ، الجزائر ، ليبيا المغرب .
- دول المخاطر المعتدلة وهي : سوريا ، مصر ، اليمن .
- دول المخاطر المرتفعة وهي : السودان ، لبنان .
- دول المخاطر المرتفعة جدا وهي : الصومال ، العراق .

وبالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية السنوي الذي يصدر عن مؤسسة هريتاج Heritage Foundation ،َصنفت الدول العربية علي النحو التالي : –

• شارك في هذا التقويم شركات التصنيف الائتماني التالية : استاندرز أند بورز Standerd&Poor's ، موديز Mood's Invesstor Serviece ، ومجموعة فيتش Fitch Rating .

– تتعاون وزارة الاستثمار المصرية من أجل مراجعة التصنيف الائتماني لمصر مع ذات الشركات (وزارة الاستثمار ، 2005)

– دول ذات حرية اقتصادية شبه كاملة وهي : البحرين ، الإمارات ، الكويت ، الأردن ،سلطنة عمان ، قطر ، المغرب ، تونس ، موريتانيا .

– دول ذات حرية اقتصادية ضعيفة وهي : السعودية ، لبنان ، جيبوتي ، مصر ، الجزائر ، اليمن ، سوريا .

– دول ذات حرية اقتصادية ضعيفة جدا وهي : ليبيا .

كما احتلت مصر المكانة الرابعة عشر بين الدول العربية وفق مؤشر الاستقرار السياسي والمرتبة الثانية عشر وفق مؤشر البيئة الإجرائية ، و المرتبة التاسعة وفق مؤشر سيادة القانون ، والمكانة الحادية عشر وفق مؤشر محاربة الفساد (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2004، ص28) .

كل ما يهمنا من هذه المؤشرات ذات المكانة العالمية أنها مجتمعة علي أن وضع مصر في مجال الاستثمار المباشر متواضع بدرجة واضحة كما أنه مصحوب بقدر ما من المخاطر ،وذلك لأسباب متعلقة بالحرية الاقتصادية والبيئة الإجرائية والاستقرار السياسي وسيادة القانون ومحاربة الفساد ، وهذا يعني أن القوانين والتشريعات التي صدرت في عام 2004 وبدأت تظهر نتائجها نسبيا في النصف الأول من عام 2005 عمل أحادي لا يمكن أن يأتي بمفردة بنتيجة تذكر ، بل يجب أن تكون هناك رؤية شمولية لمناخ الاستثمار و أن تكون هناك مواجهة حقيقية وصريحة لكافة المعوقات .

عندما أجرت وزارة الاستثمار دراستها الميدانية في نهاية عام 2004 لتحديد معوقات الاستثمار والتي شملت 1130 شركة ، نجد أن هذه الدراسة الميدانية لم تتناول المعوقات المؤثرة بالعمق المطلوب ، حيث لم تشمل الدراسة كافة المدخلات المؤثرة والمحددة للثقة في مجال البيئة الاستثمارية والمؤهلة للحصول علي التمويل اللازم لمشاريعها من مصادر دولية بتكلفة تنافسية. فكان من الأفضل أن تتضمن الاستمارة أسئلة لها علاقة مباشرة بكافة المؤشرات العالمية – التي سبق الإشارة إليها _ التي تحدد مكانة الدولة من خريطة الاستثمارات ، لكن الدراسة قد تجاهلت أثر الوضع السياسي واستقراره وكذلك دور سيادة القانون ومحاربة الفساد كمعوقات تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة و اقتصرت علي بعض الجوانب المالية والإجرائية والقضائية والبنية التحتية وسوق العمل وكانت النتيجة علي النحو الذي يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (1) نتائج الدراسة الميدانية التي أجرتها وزارة الاستثمار عن معوقات الاستثمار عام 2004 م

مجال البيئة	المعوق	% من عينة	مجال البيئة	المعوق	% من عينة

الاستثمارية		الدراسة	الاستثمارية		الدراسة
مالي	ارتفاع معدلات الضرائب	80	العمالة	المستوي التعليمي	47
	مشكلات أسعار الصرف	72	البنية التحتية	خدمات المرافق	32
	التمويل	38		الأراضي	28
إجرائي	قواعد التأسيس والمشاركة	63		الاتصالات والنقل	25
	مشكلات المنافسة	61	قضائي	التقاضي والمنازعات	25
	الإدارة الضريبية والجمركية	60			

المصدر : وزارة الاستثمار ، 2005 .

يلاحظ أيضا أن هذه الدراسة تحيزت للشركات بالمدن الكبرى حيث أن 26% منها بمدينة القاهرة ، و11% قي مدينة الإسكندرية ، 9% في مدينة الجيزة بإجمالي 46% من جملة الشركات التي شملتها الدراسة ، ونحو 39% من جملة هذه الشركات توزعت بين محافظات الشرقية والقليوبية والمنوفية والغربية ، أما النسبة المتبقية من الشركات والتي تبلغ نسبتها 15 % من جملة الشركات التي شملتها الدراسة فتوزعت علي المحافظات المصرية العشرين الأخرى ، مما يعني أن نتائج هذه الدراسة تشير في المقام الأول إلي معوقات الاستثمار في هذه المحافظات دون غيرها ، فما هي معوقات الاستثمار في باقي المحافظات كي يمكن التغلب عليها ويصبح لهذه المحافظات نصيب من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ثالثا : حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصدرة إلي مصر

بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلي مصر عام 2004 نحو 407 مليون دولار أمريكي ، ثم قفز هذا الرقم في منتصف عام 2005 إلي نحو 1000 مليون دولار (وزارة الاستثمار ، 2005) . وبمقارنة هذه الأرقام بنظيرتها في الصين عام 2004 والتي بلغت 62 مليار دولار و في المغرب 2.3 مليار دولار ، وتونس 584 مليون دولار يتبين ضآلة حجم الاستثمارات الأجنبية في مصر.

جدول رقم (2) صافي حجم الاستثمارات الأجنبية المصدرة إلي مصر

في الفترة من 2000 / 2001 – 2005/2004 م (مليون دولار أمريكي)

السنة	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003	النصف الأول من 2005/2004
صافي الاستثمارات	509.4	428.2	700.6	407.2	1000.0

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، 2005 .

توضح بيانات الجدول رقم (2) والشكل رقم (1) ما يلي : -

- تأرجح صافي حجم الاستثمارات بين الارتفاع والهبوط علي نحو يوحي أنه ليس هناك استراتيجية ثابتة لجذب الاستثمارات الأجنبية وإن كان حدوث قفزة في حجم الاستثمارات في النصف الأول لعام 2005/2004 يرجع إلي القوانين والتشريعات التي صدرت لتشجيع الاستثمار في مصر في هذا العام وهي بداية تأسيس استراتيجية لجذب الاستثمارات.
- يمكن أن يفسر هذا التأرجح إلي أن صافي الاستثمارات السنوية يتضمن في بعض السنوات حصيلة بيع بعض شركات القطاع العام التي تباع لمستثمر أجنبي ، فيؤدي هذا إلي تضخيم صافي الاستثمارات في بعض السنوات في حين يبدو صافي الاستثمارات هزيل في السنوات التي لم يتم فيها بيع شركات .

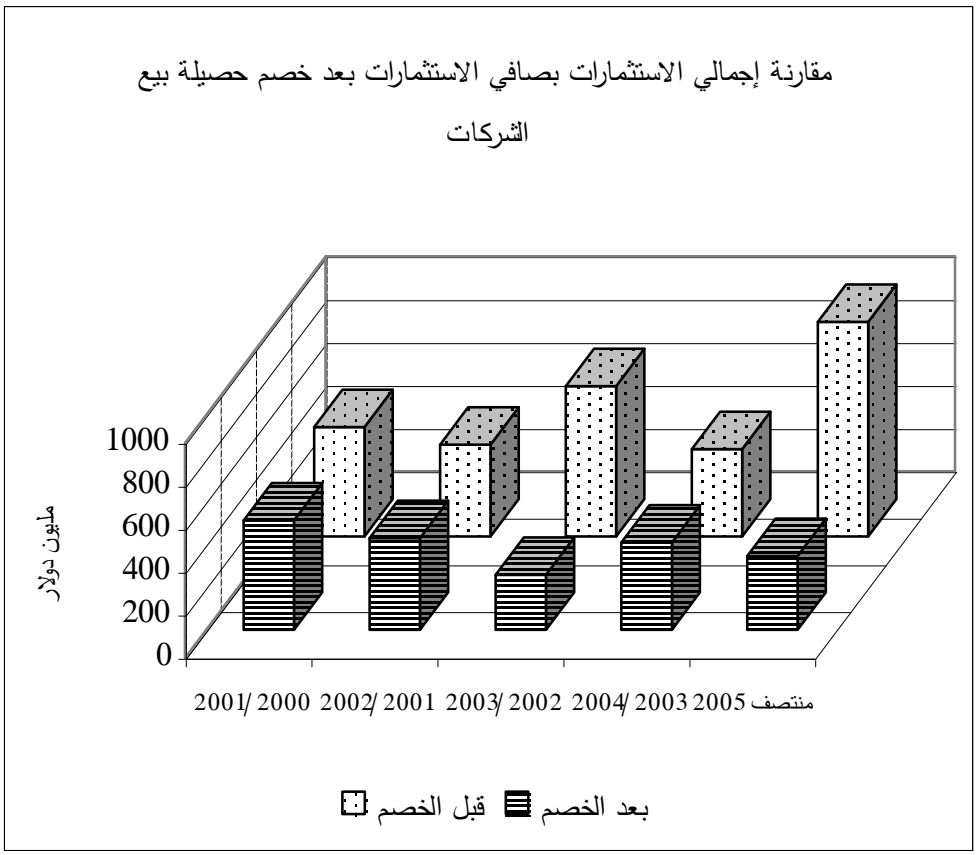

شكل رقم (1)

ففي عام 2003/2002 وهو العام الذي يبدو فيه حدوث تميز في حجم الاستثمارات نجد أن صافي الاستثمارات الذي بلغ حوالي 700 مليون دولار يتضمن حصيلة بيع شركة فاملى نيوتريشن Family Nutrition بمبلغ 94.6 مليون دولار ، وحصيلة بيع شركة الأهرام للمشروبات Al-Ahram Beverages بمبلغ 288.6 مليون دولار ،وحصيلة بيع جزء من شركة الجزيرة للفنادق والسياحة Gezira Hotel & Tourism بمبلغ 61.4 مليون دولار(البنك المركزي المصري ، 2005) ، فيصبح صافي الاستثمارات الأجنبية في هذا العام 256 مليون دولار بعد خصم 444.6 مليون دولار جملة حصيلة بيع هذه الشركات .

- تتكرر الحالة نفسها في منتصف عام 2005/2004 حيث يتضمن صافي الاستثمارات حتى هذه الفترة من العام حصيلة بيع جزء من شركة أسمنت السويس وجزء من البنك الأهلي سوسيتيه جنرال بمبلغ 287.7 مليون دولار ، وحصيلة بيع جزء من شركة أيس سي أي أي سي SCIIC للتأمين – مصر بمبلغ 345.7 مليون دولار ، وحصيلة بيع جزء من الشركة المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية (فيتراك) بمبلغ 21.9 مليون دولار (البنك المركزي المصري ، 2005) ، فيصبح صافي الاستثمارات الأجنبية في منتصف هذا العام **344**.7 مليون دولار بعد خصم 655.3 مليون دولار جملة حصيلة بيع هذه الأنصبة من الشركات .
- علي الرغم من انه سبق الإشارة إلي أن حصيلة الخصخصة علي مستوي العالم تحسب ضمن حجم الاستثمارات العالمية ، وبالتالي حدوث الشي ء نفسه في مصر ليس خروجا عن المألوف ، لكن يكون هذا مقبولا عندما تكون هذه الحصيلة تمثل جزء من حجم الاستثمارات ، لكن بالنسبة لمصر أحيانا تكون حصيلة بيع شركات القطاع العام في بعض السنوات أكبر من صافي الاستثمارا ت النقدية والعينية المصدرة كما سبق أن ذكرنا ، مما يعطي انطباع بنجاح سياسات الاستثمار المباشر وهو ليس حقيقي ، لذا يجب التفرقة بين صافي الاستثمارات النقدية والعينية المصدرة وبين حصيلة بيع شركات القطاع العام ولو مؤقتا إلي أن تصبح هذه الحصيلة تمثل جزء من حجم الاستثمارات المباشرة .

رابعا : الدول المصدرة للاستثمارات المباشرة إلي مصر

تتوزع الاستثمارات المصدرة إلي مصر بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي والدول العربية ودول أخري علي النحو الذي يوضحه الجدول رقم (3) والشكل رقم (2) .

جدول رقم (3) التوزيع الدولي لحجم الاستثمارات المصدرة إلي مصر في الفترة بين عامي 2000 – 2004 م (مليون دولار أمريكي)

السنة / المنطقة الجغرافية	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003
الولايات المتحدة	277.3	159.0	277.5	229.4
الاتحاد الأوربي	196.2	363.2	584.4	42.5
الدول العربية	12.1	3.5	15.4	152.2
دول أخري	24.5	6.3	14.6	10.9
الجملة	510.1	532.0	891.9	435.0
تدفقات للخارج	0.7 –	103.8 –	191.3 –	27.8 –
الصافي	509.4	428.2	700.6	407.2

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2005) .

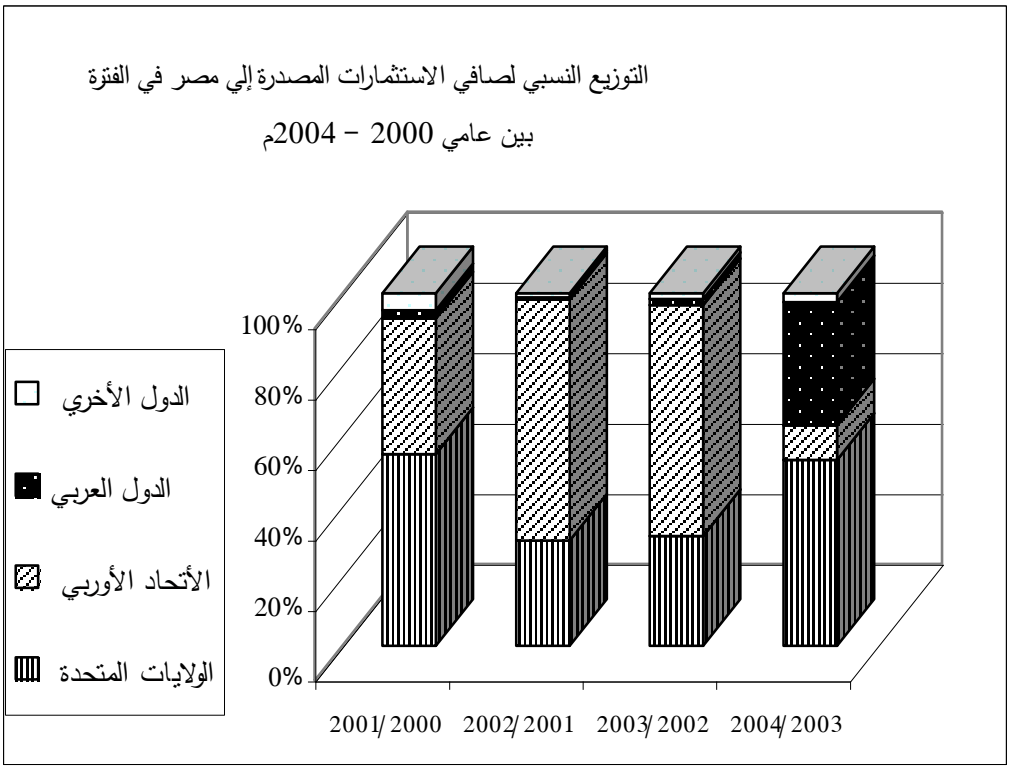

شكل رقم (2)

يتضح من الجدول رقم (3) والشكل رقم (2) ما يلي : –

- عدم وجود استراتيجية واضحة لتدفق الاستثمارات إلي مصر ،فهي بين ارتفاع وانخفاض من عام إلي آخر بشكل حاد ويرتبط هذا الأمر علي نحو واضح ببيع شركات القطاع العام كما سبق توضيحه .
- تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة بمفردها صدرت استثمارات لمصر في فترة الدراسة .
- بلغت أقصي قيمة للاستثمارات الأمريكية في عامي 2001/2000 و 2003/2002 . ويرجع ارتفاع قيمة الاستثمارات لعام 2001/2000 لشراء شركة أسمنت أسيوط بمبلغ 340 مليون دولار برأس مال مكسيكي (البنك المركزي المصري ، 2005) ، و هذه الاستثمارات علي الرغم من أنها مكسيكية إلا أنها المرة الأولي في فترة الدراسة يكون للمكسيك استثمارات في مصر مما يوحي بأنها ليس رأس مال مكسيكي خالص بل مكسيكي أمريكي• . و بالنسبة لعام 2003/2002 ساهم في رفع قيمة الاستثمارات المتدفقة من الولايات المتحدة إلي مصر شراء شركة فاملي نيوتريشن برأس مال أمريكي .
- تبادل الاتحاد الأوربي مع الولايات المتحدة صدارة صافي الاستثمارات الصادرة لمصر طوال فترة الدراسة ، ففي عام 2003/2002 تم شراء شركة الأهرام للمشروبات برأس مال هولندي بلغت قيمته 288.6مليون دولار ، وفي عام 2005/2004 تم شراء جزء من شركة السويس للأسمنت وجزء من البنك الأهلي سوسيتيه جنرال برأس مال فرنسي و وجزء من شركة سي أي أي سي SCIIC للتأمين – مصر برأس مال إنجليزي وجزء من شركة فيتراك برأس مال سويسري.
- تساهم الدول العربية بنسبة ضئيلة جدا من الاستثمارات المتدفقة إلي مصر ، وإن بدأت في الزيادة في عام 2004/2003 ، و حتى منتصف عام 2005/2004 وعلي الرغم من ذلك لم ترق في جملتها حجم استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها .
- بدأت بعض الدول التي لم يكن لها استثمارات في مصر تشارك في تدفق استثماراتها إلي مصر ابتداء من عام 2005/2004 مثل اليابان التي بلغت صافي استثماراتها حتى منتصف عام 2005/2004 نحو 31.8 مليون دولار و سنغافورة بنحو 19 مليون دولار

• قد يحدث أن يتم شراء شركة برأس مال من دولة ما غير المعلن عنها ، كما حدث مع شراء جزء من شركة السويس للأسمنت ، فقد اشترت شركة ايتالسيمنتي الإيطالية شركة السويس للأسمنت من خلال شركة سمينت الفرنسية التابعة لها ، وبذلك ظهر أن هذه الشركةَ اشتريت برأس مال فرنسي (مركز المعلومات بالهيئة العامة للاستثمار ، 2005) .

وكندا 10 مليون دولار ويرجع ذلك إلي التشريعات والقوانين التي أقرتها الحكومة في هذا العام.

- يتبين من الشكل رقم (3) أن الاستثمارا ت الأوربية خلال فترة الدراسة اقتصرت علي عدد محدود من دول القارة الأوربية ، بل عدد محدود من هذه الدول انتظمت في تصدير الاستثمارات إلي مصر خلال فترة الدراسة وهما دولتا ألمانيا وإنجلترا . وتعد ألمانيا أكثر الدول انتظاما في تدفق استثماراتها إلي مصر وإن كانت استثماراتها لم تزد عن 25 مليون دولار في أي من سنوات الدراسة ، أما الدول الأخرى فاستثماراتها إماُ صدرت بشكل غير منتظم ولغرض شراء شركات القطاع العام مثل فرنسا وأسبانيا أو أنها محدودة جدا مثل إيطاليا واليونان والبرتغال ، أوُ صدرت لمصر في مرة واحدة لم تتكرر كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات الهولندية وكانت بغرض شراء شركة الأهرام للمشروبات كما سبق ذكره .

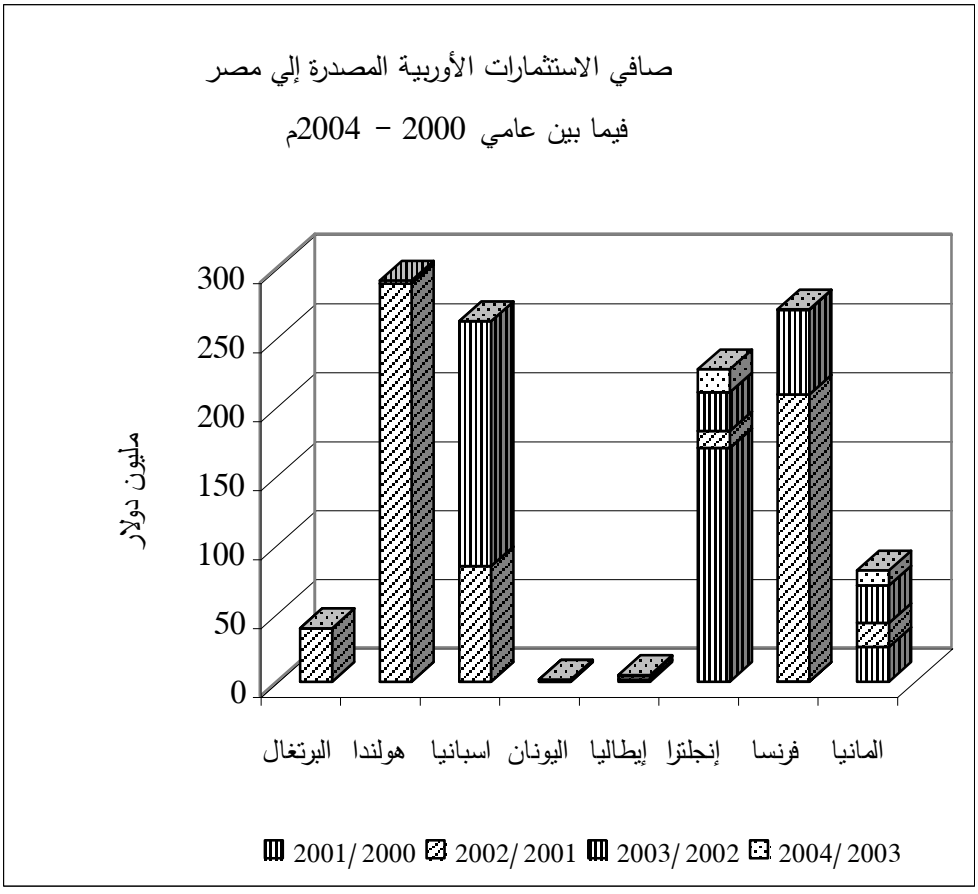

الشكل رقم (3)

– و يوضح الشكل رقم (4) ضآلة الاستثمارات العربية المصدرة إلي مصر ، وتعد دولة الكويت أكثر الدول العربية المصدر للاستثمار إلي مصر و الأكثر انتظاما في تصدير استثماراتها خلال فترة الدراسة ، يشاركها في الانتظام المملكة العربية السعودية ، ويليها في حجم استثمارات دولة البحرين ، أما الدول العربية الأخرى التي لها استثمارات في مصر فاستثماراتها محدودة جدا .

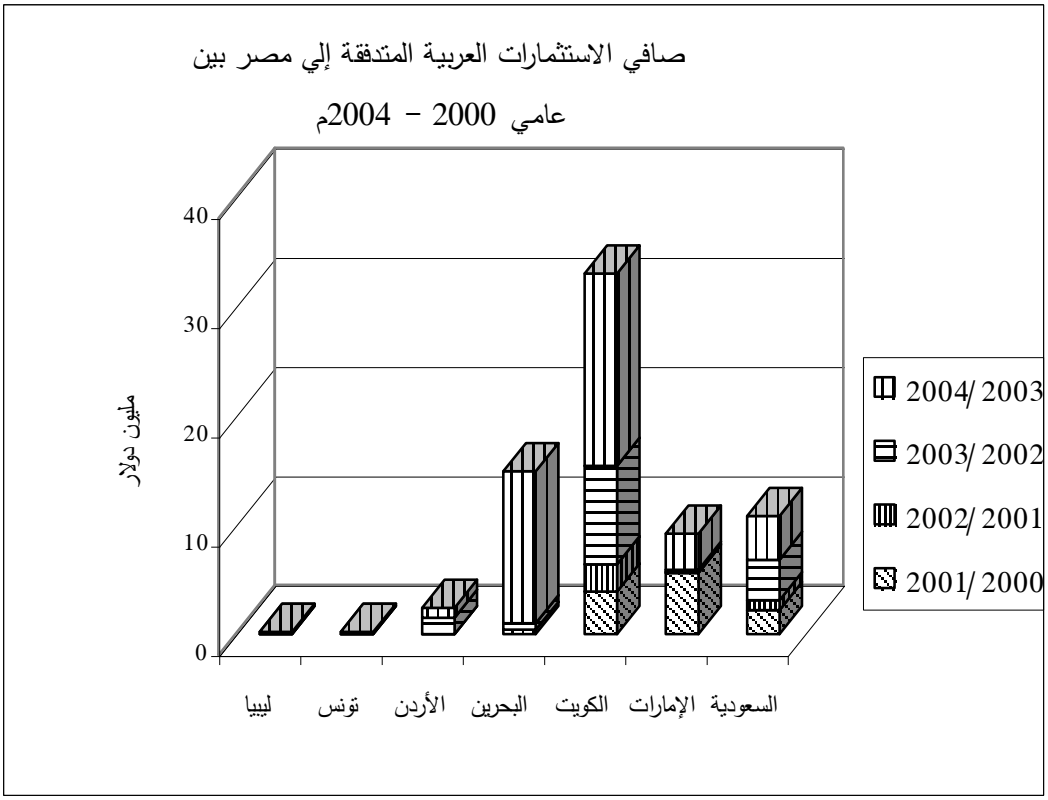

شكل رقم (4)

خامسا : التوزيع الجغرافي للاستثمارات المباشرة بين محافظات مصر

سوف نتناول هنا توزيع الاستثمارات • المباشرة المصدرة إلي مصر وفق مستويين : **مستوي إداري** ونعني به توزيع الاستثمارات وفق تبعيتها الإدارية وتشمل استثمارات موزعة داخل البلاد (المدن _ المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة _ المناطق الجديدة _ المناطق الصناعية بالمحافظات) واستثمارات موزعة علي المناطق الحرة (العامة _ الخاصة) ، **ومستوي مكاني** ونعني به توزيع إجمالي الاستثمارات _ بكل تبعيتها الإدارية _ بين المدن المصرية .

• البيانات بهذا القسم من الدراسة بالجنية المصري ولم يحاول الباحث تحويلها بالدولار الأمريكي نظرا لأن سعر الصرف للدولار الأمريكي في هذه الفترة لم يستقر عند سعر محدد لفترة طويلة .

1 – التوزيع الإداري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

أ – استثمارات مباشرة موزعة داخل البلاد

بلغ إجمالي الاستثمارات الموزعة داخل البلاد حتى نهاية عام 2003 نحو 130 مليار جنيه ، خص المدن الكبرى والمحافظات نحو 88.8 مليار جنية بنسبة 68.3 % ، وخص المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة 32.2 مليار بنسبة 24.8 % ، والمناطق الصناعية 5.6 مليار بنسبة 4.3 % ، والمناطق الجديدة 3.4 مليار بنسبة 2.6 % (الجهاز المركز للتعبئة العامة ، 2005) .

– توزيع الاستثمارات المباشرة بين المحافظات

جدول رقم (4) توزيع صافي الاستثمارات المباشرة بين مدن و محافظات مصر حتى 2003/12/31 م (القيمة بالجنية المصري)

البيان / المحافظة	القاهرة	الجيزة	الإسكندرية	محافظات الوجه البحري	محافظات الوجه القبلي	مدن القناة	محافظات الحدود
قيمة الاستثمارات	27681	16198	7091	5204	4073	6375	21947
%	31.3	18.3	8.0	5.8	4.6	7.2	24.8

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، 2005 .

من قراءة الجدول رقم (4) والشكل رقم (5) يتضح : –

– استأثرت مدينة القاهرة بالنصيب الأكبر من صافي الاستثمار المباشرة بنسبة 31.3% ، يليها الجيزة بنسبة 18.3% و الإسكندرية بنسبة 8.0% ، أي أن الثلاث مدن الكبرى في مصر استأثرت بنحو 57 % من إجمالي استثمارات حتى نهاية عام 2003 وذلك لتوفر البنية التحتية الجيدة ، وتركز المؤسسات الإدارة و المالية والاقتصادية و الاجتماعية الرئيسية بهذه المدن وبخاصة القاهرة .

– استأثرت محافظات الحدود بنحو 24.8 % من جملة الاستثمارات ، لكن هذه الاستثمارات لم توزع بعدالة بين هذه المحافظات حيث تركزت في محافظتي البحر الأحمر و جنوب سيناء وفي معظمها مشاريع في القطاع السياحي .

- انخفض نصيب المحافظات الريفية علي العموم سواء محافظات الوجه البحري أو الوجه القبلي حيث بلغت النسبة 5.8% ،4.6% علي الترتيب ، وذلك لعدم توفر البنية التحتية أو الفوقية الجيدة بالإضافة لعدم التواجد القوي للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية .

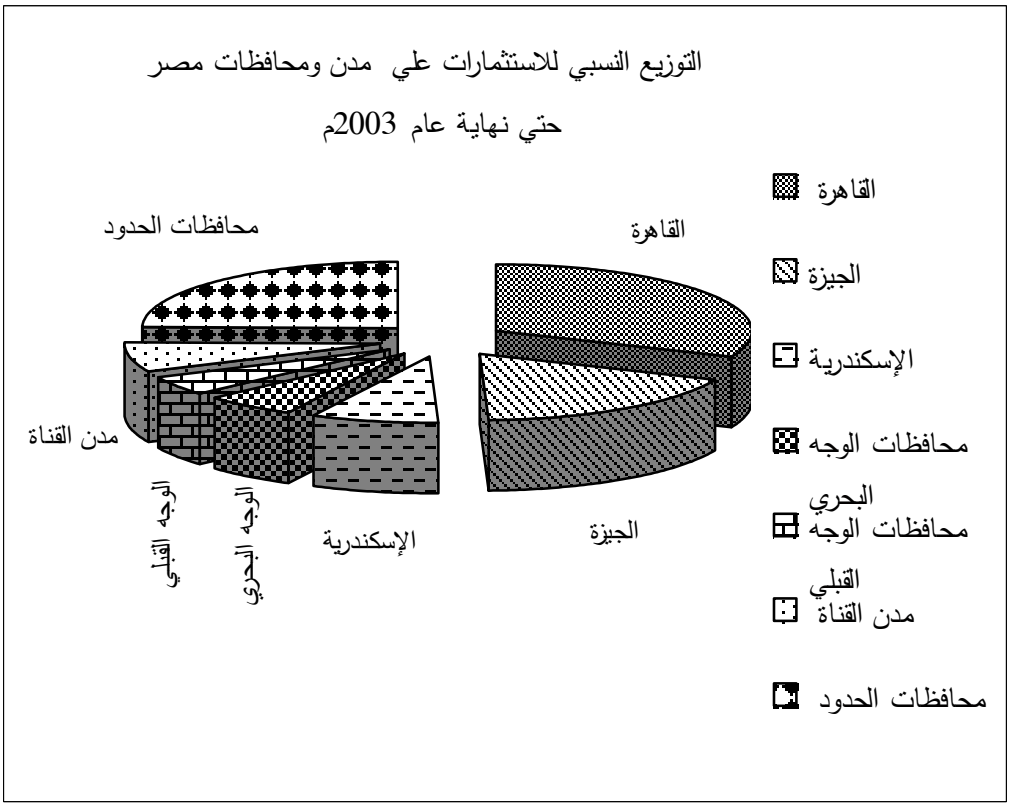

شكل رقم (5)

- **توزيع الاستثمارات بين المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة**

جدول رقم (5) توزيع صافي الاستثمارات المباشرة بين المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة حتى 2003/12/31 م (مليون جنية)

المدينة	العاشر من رمضان	السادس من أكتوبر	برج العرب	السادات	العامرية	الصالحية	بدر	العبور	دمياط	مدن أخري
قيمة الاستثمارات	8411	11456	1612	1161	4785	225	1113	2232	263	351
%	26.7	36.2	5.1	3.7	15.1	0.7	3.5	7.1	0.8	1.1

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، 2005 .

من قراءة بيانات الجدول رقم (5) يتضح أن ثلاث مدن جديدة فقط وهي السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان و العامرية اختصت بنحو 77.9 % من صافي الاستثمارات حتى ديسمبر2003 ، ويرجع هذا لموقعها الجغرافي وقربها النسبي من القاهرة والجيزة و الإسكندرية ، وبذلك تكون هذه الاستثمارا ت التي جمعت بين الحسنيين ، مزايا الاستثمار في المدن الجديدة سواء الخاصة بتكلفة الأرض أو بسداد الضرائب أو غيرها بالإضافة إلي القرب النسبي المدن الثلاث الرئيسية في مصر صاحبة الامتيازات المالية و الاقتصادية والاجتماعية التي سبق الإشارة إليها ، وقد تكون الأسباب نفسها هي التي شجعت علي زيادة الاستثمارات في مدينة العبور وقربها النسبي من القاهرة وبرج العرب وقربها من الإسكندرية .

- **توزيع الاستثمارات المباشرة بين المناطق الجديدة**

جدول رقم (6) توزيع صافي الاستثمارات المباشرة بين المناطق الجديدة حتى 2003/12/31 م (مليون الجنية)

المنطقة	توشكي	شرق العوينات	شمال غرب خليج السويس	شرق بورسعيد
قيمة الاستثمارات	176	79	2393	553
%	5.5	2.5	74.7	17.3

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، 2005 .

توضح بيانات الجدول (6) أن منطقة غرب السويس استأثرت بنحو 75% من جملة الاستثمارات في المناطق الجديدة حتى ديسمبر2003 ، يليها منطقة شرق بورسعيد ، أما منطقتي توشكي و شرق العوينات فينخفض نصيبها بشكل واضح بسبب الموقع الجغرافي والبعد عن المعمور المصري خاصة أن الاستثمارات الأساسية في هذه المناطق هي استثمارات زراعية ، ومن الملاحظ أن الاستثمارات في القطاع الزراعي منخفضة إلي حد كبير _ كما سيلي توضيحه _ .

ب - الاستثمارات المباشرة الموزعة علي المناطق الحرة

جدول رقم (7) توزيع صافي الاستثمارات المباشرة بين المناطق الحرة حتى 12/31/ 2003 م (مليون جنية)

المنطقة	مدينة نصر	الإسكندرية	بورسعيد	السويس	الإسماعيلية	دمياط	المنطقة الإعلامية
قيمة الاستثمارات	**1060**	**2742**	**910**	**1291**	**57**	**122**	**734**
%	**15.3**	**39.6**	**13.2**	**18.7**	**0.8**	**1.8**	**10.6**

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، 2005 .

من تحليل بيانات الجدول (7) يتبين ما يلي :-

- استأثرت المناطق الحرة بمدن الموانئ البحرية بالنصيب الأكبر من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفي مقدمتها مدينة الإسكندرية باعتبارها ميناء مصر الأول والمدينة الثانية في مصر ؛ ويتوفر بها بنية تحتية وفوقية متميزة كما يتوفر بها المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الجاذبة للاستثمارات ، بالإضافة إلي توفر الاستثمارات _ من نوع داخل المحافظات التي سبق الإشارة _ التي يخلق وجودها تفاعل جاذب لاستثمارات جديدة ؛ وشارك في ذلك مدينتي السويس وبورسعيد .
- تأتي في مرتبة تالية المنطقة الحرة بمدينة نصر والمنطقة الإعلامية لارتباطهما بميناء القاهرة الجوي ومدينة القاهرة بكل إمكاناتها .
- لم تفز المنطقة الحرة بدمياط سوي بنسبة محدودة من الاستثمارات علي الرغم من وجود ميناء دمياط ، ويرجع عدم نجاح هذه المنطقة في جذب قدر معقول من الاستثمارات لكونه ميناء حاويات في المقام الأول (ميناء ترانزيت) بالإضافة إلي عدم توفر إمكانات مدينتي القاهرة والإسكندرية .

2- التوزيع المكاني للاستثمارات الأجنبية المباشرة

جدول رقم (8) التوزيع النسبي لإجمالي الاستثمارات المباشرة بين المدن المصرية حتى 2003/12/31 م (%)

المدينة	القاهرة	الجيزة	الإسكندرية	السويس	بورسعيد	الزقازيق	دمياط	مدن البحر الأحمر	باقي المدن المصرية
%	28.9	20.8	12.6	7.9	7.0	6.0	4.3	4.4	8.1

المصدر : قطاع مركز المعلومات ، 2005 .

من الجدول رقم (8) والشكل رقم (6) يتضح ما يلي :

- استأثرت مدينتي القاهرة و الجيزة بنحو 50% من جملة الاستثمارات التي وفدت إلي مصر خلال فترة الدراسة وذلك لوجود بالبنية التحتية الجيدة وتركز المؤسسات الإدارة و المالية والاقتصادية و الاجتماعية الرئيسية بهاتين المدينتين وبخاصة القاهرة ، بالإضافة لتعدد الجهات الإدارية داخل هاتين المدينتين التي توزيع بينها الاستثمارا ت بين استثمارات داخل البلاد و استثمارات المناطق الحرة .
- تأتي محافظات الإسكندرية في المرتبة الثالثة وهي الميناء الأول في مصر ، كما يتنوع بها استثمارات داخل البلاد والمناطق الحرة .
- تأتي مدن السويس وبورسعيد في المراتب التالية علي الترتيب بسبب استثمارات المدن الجديدة و المناطق الجديدة والمناطق الحرة التابعة إداريا لهذه المحافظات . كما سبق ذكره .
- المحافظات التي لا تتوفر بها الإمكانات الاقتصادية الاجتماعية والهيئات الإدارية الجاذبة للاستثمارات ينخفض نصيبها من الاستثمارات الأجنبية بدرجة واضحة وهي معظم المحافظات المصرية .

سادسا : توزيع الاستثمارات المباشرة علي مستوي القطاعات الاقتصادية

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشر علي القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال مجموعة من الشركات ، علي النحو الذي يوضحه الجدول التالي .

جدول رقم (9) التوزيع النسبي للشركات و الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية في الفترة بين عامي 2000 – 2004 م (%)

البيان	2001/2000		2002/2001		2003/2002		2004/2003	
القطاع	الشركات	الاستثمارات	الشركات	الاستثمارات	الشركات	الاستثمارات	الشركات	الاستثمارات
الصناعي	66.0	40.0	67.0	41.0	68.6	41.2	69.0	42.0
الزراعي	7.0	3.6	7.0	4.0	7.4	3.9	7.0	4.0
الإنشائي	3.0	7.3	3.0	7.0	2.7	6.5	3.0	6.0
السياحي	12.0	26.4	12.0	26.0	10.4	26.2	10.0	26.0
التمويل والخدمات	12.0	22.7	11.0	22.0	10.9	22.2	11.0	22.0

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، 2005 .

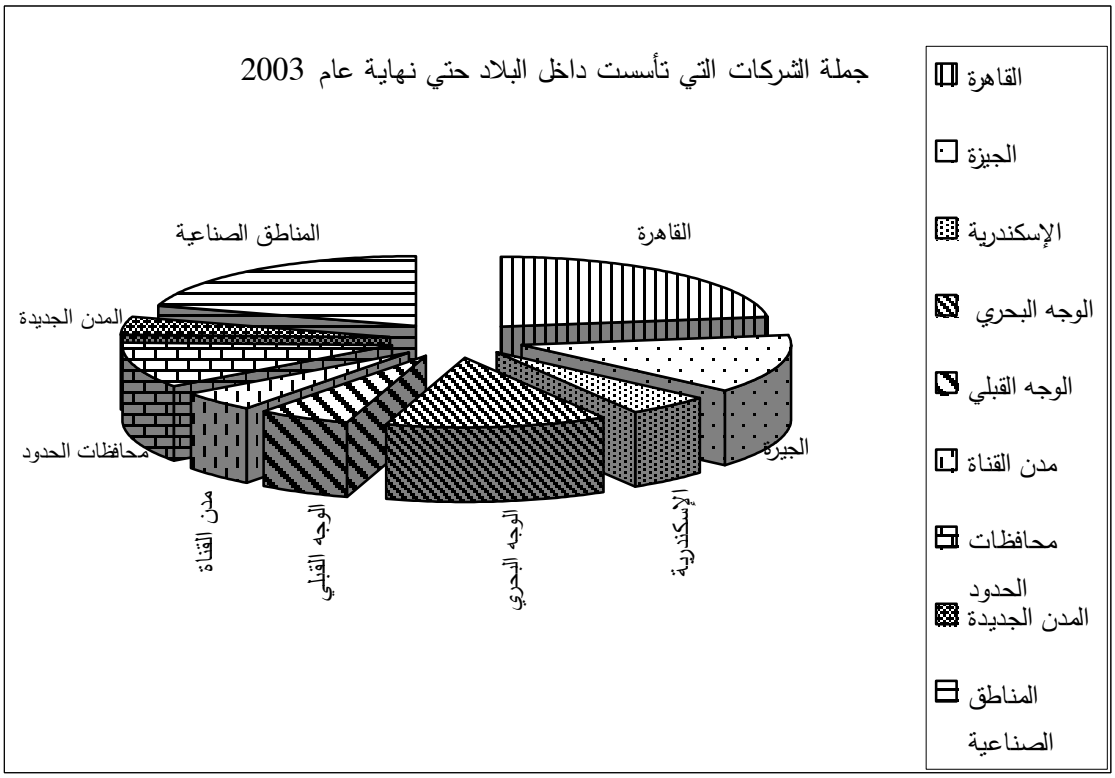

شكل رقم (7)

من قراءة الجدول رقم (9) والشكل رقم (7) يتضح ما يلي : -

- نتيجة اهتمام المستثمرين بالقطاع الصناعي ، زادت نسبة الشركات الصناعية علي نحو واضح ، يليها نسبة الشركات السياحية ، فالتمويلية ثم الزراعية والإنشائية .
- استأثرت مدينة القاهرة بمفردها بنحو 16.5 % من جملة الشركات المؤسسة حتى نهاية عام 2003 ، يليها مدينة الجيزة التي خصها 9.2 % من جملة هذه الشركات وهي نسبة تتساوى مع نسبة الشركات التي وزعت بين كل محافظات الوجه البحري خلال هذه الفترة (9.7 %) . ثم تأتي مدينة الإسكندرية والتي خصها 3.7 % من جملة الشركات المؤسسة خلال هذه الفترة ، وهذه النسبة تتساوى مع نصيب كل محافظات الوجه القبلي من هذه الشركات (3.9%) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، 2005) .
- توزع نحو 4151 شركة بنسبة 30.4 % من جملة الشركات التي أنشأت حتى نهاية عام 2003 بالمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة ، وبخاصة مدينة السادس من أكتوبر وخصها 27.3 % من هذه الشركات يليها مدينة العاشر من رمضان بنسبة 25.8 % ثم مدينة العبور بنسبة 14.6% ومدينة برج العرب الجديدة بنسبة 10.4 % أي أن هذه المدن الأربع خصها نحو 78.1 % من جملة الشركات التي أنشأت في المدن الجديدة .
- تتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي الذي خصه نحو 40 % من حجم هذه الاستثمارات طوال فترة الدراسة ، يليه القطاع السياحي بما لا يقل عن 26%

من جملة هذه الاستثمارات ، ثم قطاع التمويل والخدمات بما لا يقل عن 22 % من جملة هذه الاستثمارات ، وربما يرجع ذلك للربحية العالية التي تحققها المشروعات في هذه القطاعات .

- ينخفض نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات الأجنبية بدرجة واضحة و مرد ذلك أن الاستثمار في القطاع يتركز في منطقتي توشكي وشرق العوينات وقد يكون موقعهما الجغرافي أثر بشكل سلبي علي حجم الاستثمارات .

سابعا : فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يعد توفير فرص عمل من الأهداف الأساسية لجذب الاستثمارات ، وقد بلغت جملة فرص العمل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى نهاية عام 2003 نحو مليون فرصة عمل تتوزع بين المحافظات علي النحو الذي يوضحه الجدول التالي :-

جدول رقم (10) فرص العمل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى 2003/12/31 م

البيان	فرص العمل		عدد الشركات	متوسط فرص العمل بكل شركة	الاستثمارات المصدر (مليون جنية)	**ألف جنية / عامل**
المنطقة الجغرافية	العدد	%				
القاهرة	14166	1.4	2268	6.2	27681	1954.0
الجيزة	93998	9.8	1259	74.6	16198	172.3
الإسكندرية	37386	3.9	515	72.5	7091	189.6
وجه بحري	99290	10.4	1326	74.8	4204	52.4
وجه قبلي	44142	4.6	538	82.0	4073	92.2
مدن القناة	51755	5.4	497	104.0	6375	123.1
محافظات الحدود	137401	14.45	1044	131.0	21947	159.7
المدن الجديدة	328782	34.5	4151	79.2	32059	97.5
المناطق الصناعية	110367	11.5	2013	54.8	5594	50.6
المناطق الجديدة	35591	3.7	101	352	3280	92.1

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، 2005 .

من تحليل بيانات الجدول رقم (10) يتبين ما يلي :-

- علي الرغم من أن مدينة القاهرة استأثرت بأكبر عدد من الشركات داخل المحافظات واكبر حجم من الاستثمارات إلا أن متوسط فرص العمل التي وفرتها الشركة الواحدة أصغر متوسط بين المحافظات 6.2 فرصة عمل إذا ما قورنت بالمتوسط العام _ 69.4 فرصة عمل _ وذلك لأن التكلفة الاستثمارية بهذه الشركات بلغت 1954 ألف جنية / عامل وهي تكلفة مرتفعة إذا ما قورنت بالمتوسطة العام للتكلفة _ 135.9 ألف جنية / عامل _ .
- ترتفع كذلك التكلفة الاستثمارية / عامل بكل من مدينتي الجيزة والإسكندرية عن المتوسط العام للتكلفة / عامل .
- علي الرغم من انخفاض التكلفة الاستثمارية / عامل بمحافظات الوجه البحري والوجه القبلي إلا أن نصيب هذه المحافظات من الاستثمارات منخفض إلي حد كبير ، وربما يرجع ذلك إلي أن أصحاب الاستثمارا ت يرون أن الوجود في بيئة حضرية تتوفر فيها مقومات الاستثمار الناجح تمكنهم من تحمل التكلفة الاستثمارية المرتفعة للعمالة ، خاصة إذا ما تمكنوا من تقليص فرص العمل. إذا كانت هذه السياسة في صالح أصحاب رؤو س الأموال فهي تتنافى مع الأهداف الأساسية الاقتصادية الاجتماعية لجذب الاستثمارات .
- حققت الشركات بمحافظات الحدود حيث المشروعات السياحية و الشركات بالمناطق الجديدة حيث المشروعات الزراعية أفضل متوسط في فرص العمل 131 ، 352 فرصة عمل ، بتكلفة استثمارية مقبولة بلغت 159.7 ، 92.12 ألف جنية / عامل . لكن يظل الموقع الجغرافي يمثل عائق يحول دون زيادة الاستثمارات في هذه الأماكن مما يحتم علي الدولة تحسن سهولة الوصول لهذه الأماكن وتوفير الخدمات والمرافق علي نحو يشجع تدفق الاستثمارات والعمالة إلي هذه المناطق .

الخاتمة و التوصيات

من هذه الدراسة يمكن أن نستنتج ما يلي :-

- تحققت زيادة في صافي الاستثمارات المتدفقة إلي مصر في منتصف عام 2005/2004 بسبب التشريعات والقوانين التي صدرت في عام 2004 وهو ما يعد بشير بفتح آفاق جديدة للاستثمارات ، وبداية وضع استراتيجية لجذب هذه الاستثمارات .
- يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن القوانين والتشريعات بمفردها لن تكون بمفردها عامل جذب للاستثمارات ، فهي عامل وحيد من مجموعة العوامل التي عرضت لها الدراسة.
- باستثناء العام الأخير 2005/2004 حيث لم يتوفر للباحث بيانات عن دول العالم لعقد مقارنات ، تعتبر حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصدرة إلي مصر متواضعة إلي

حد كبير ، وذلك إذا ما قورنت بدولة الصين و الهند و علي المستوي العربي بدولة لمغرب وتونس علي النحو الذي ذكر في الدراسة ، خاصة أن حجم الاستثمارات المباشرة في مصر في سنوات الدراسة يضاف إليها حصيلة بيع بعض شركات القطاع العام .

- يجب أن تراعي المؤسسات المصرية التي تصدر بيانات عن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تفرق بين صافي التدفقات النقدية والعينية المصدرة إلي مصر و قيمة العوائد النقدية من بيع شركات القطاع العام ، حيث مثلت حصيلة بيع هذه الشركات نسبة كبيرة من حجم الاستثمارات في بعض الأعوام وهو ما يعطي انطباع غير صحيح عن حجم الاستثمارات ، خاصة في هذه الفترة التي تتولى فيها وزارة الاستثمار بيع شركات القطاع العام بعد أن كانت تقوم به وزارة قطاع الأعمال .
- حجم الاستثمارات الأوربية متواضع علي نحو واضح ، كما أن الدول الأوربية المنتظمة في تصدير استثماراتها إلي مصر محدودة جدا ، ذلك لأن حكومات وأفراد هذه الدول لن يغامروا باستثمار أموالهم في دولة تصنفها وكالات التصنيف الائتماني العالمية بدرجة استثمارية منخفضة وقدر محتمل من المخاطر وحرية اقتصادية ضعيفة ،وذلك لأسباب متعلقة بالحرية الاقتصادية والبيئة الإجرائية والاستقرار السياسي وسيادة القانون ومحاربة الفساد ، وهذا يعني أن القوانين والتشريعات التي صدرت في عام 2004 وبدأت تظهر نتائجها نسبيا في النصف الأول من عام 2005 عمل أحادي لا يمكن أن يأتي بمفردة بنتيجة تذكر ، بل يجب أن تكون هناك رؤية شمولية لمناخ الاستثمار و أن تكون هناك مواجهة حقيقية وصريحة لكافة المعوقات .

- ينخفض صافي استثمارات الدول العربية في مصر علي نحو واضح ، فعلي الرغم من أن استثمارات الدول العربية في دول العالم المختلفة تقدر (غير معروفة علي وجه الدقة) بنحو 2400 مليار دولار ، فإن نصيب مصر من هذه الاستثمارات والذي وصل أقصاه في 2004/2003 – 152.2 مليون دولار يمثل نسبة بسيطة جدا من حجم الاستثمارات العربية عالميا ، ولا شك أن الأسباب المسؤولة عن عدم تدفق الاستثمارات الأجنبية الأمريكية والأوربية ذاتها المسؤولة عن عدم تدفق الاستثمارات العربية .
- لاشك أن التشريعات والقوانين التي صدرت في عام 2004 ظهرت نتائجها مبكرا في زيادة الاستثمارات في النصف الأول من عام 2005 ومن كل الدول المصدرة للاستثمارات المباشرة لمصر ، بل ودخول بعض الدول في تصدير استثماراتها لمصر مثل اليابان وكندا وسويسرا وغيرها ، لكن تظل هناك كثير من الأمور التي ليس لها

علاقة بقوانين وتشريعات الاستثمار لكنه لها نفس قوة تأثير هذه القوانين في جذب الاستثمارات ومنها :-

• تحسين مستوي التعليم المهني التقني للعمالة حيث لم يعد هناك اهتمام برخص العمالة قدر الاهتمام بمستواها في التعامل مع التقنية الحديثة و قدرتها علي تعلمها . وهو أمر يتطلب إعادة النظر في السياسة النوعية التعليمية .

• تحسين مستوي الخدمات الاجتماعية وتفعيل دور المؤسسات الرقابية والإدارية وغيرها .

•تحسين مستوي الخدمات الاقتصادية و الحوافز المادية المقدمة للمستثمر مثل الإعفاءات الضريبية والتسهيلات التمويلية ، و درجة التحديث وبخاصة في الصناعة.

• تحسين مستوي البنية التحتية ليس في المدن الرئيسية فقط بل في كافة المحافظات ذات التكلفة الاستثمارية المنخفضة لتشجيع تدفق الاستثمارات إليها وجذب العمالة .

يأتي تحسن كل هذه المدخلات بالعمل بتصميم وإرادة وخطي متسارعة راسخة نحو الإصلاح السياسي والاقتصادي باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لجذب للاستثمارات .

- تؤثر المؤشرات العالمية بشكل أو بآخر علي تدفق الاستثمارات لذا يجب متابعة هذه المؤشرات وعدم تجاهل دراساتها ، و تقييمها والعمل علي القضاء علي معوقات الاستثمار .
- يتمثل اثر البعد الجغرافي في توزيع الاستثمارا ت في ارتباط توزيعها بتوزيع مؤسسات الخدمات الاقتصادية والاجتماعية القضائية الرقابية وغيرها ، بالإضافة للبنية التحتية والفوقية الجيدة ، لذا يجب أن تكون هذه المؤسسات علي نفس المستوي والكفاءة بكافة المحافظات ، كي تكون جاذبة للاستثمارات .
- يؤثر التوزيع المكاني الحالي للاستثمارات علي التنمية المتوازنة بشكل سلبي حيث يكرس التوزيع علي هذا النحو عدم العدالة في توزيع الثروة ، ويشجع علي الهجرة الداخلية إلي هذه المحافظات بحثا عن فرصة عمل ، ويزيد الضغط علي البنية التحتية والمرافق والخدمات ، ويحرم المحافظات الأخرى من فرص التنمية .

المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع العربية

1 - البنك المركزي المصري " النشرة الإحصائية الشهرية " قطاع البحوث والتطوير والنشر ، العدد 101 ، القاهرة ، 2005 .

2 - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء " الكتاب الإحصائي السنوي 2004 " القاهرة ، 2005 .

3 - علي عبد الوهاب إبراهيم " الاستثمار الأجنبي المباشر و أثرة علي التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 74-1990 _ دراسة نظرية تطبيقية " رسالة ماجستير _ كلية التجارة _ جامعة الإسكندرية ، 1995 .

4 - غسان عبد الهادي إبراهيم " الاستثمارات الأجنبية خير نرجوه وشر نتقيه " صحيفة الحوار المتمدن الإلكترونية ، 2005
Http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=48238.Accessed Mar.15, 2005 .

5 - لويس حبيقة " لماذا لا تأتى الاستثمارات " 2001
http://www. Mafhoum.com/press2/hob76.htm. Accessed Dec. 25, 2004 .

6 - مركز المعلومات بالهيئة العامة للاستثمار" بيانات عن المساهمات الأجنبية في الاستثمارات " بيانات غير منشورة ، القاهرة ، 2005 .

7 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " التقرير السنوي 2004 " الكويت ، 2004 .

8 - وزارة الاستثمار " تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها في قطاع الاستثمار في الفترة من 2004/7 إلي 2005/6 م " 2005 .

http://www.investment.gov.eg/moi poral ar /investment+report . Accessed jun. 21,2005

ثانيا : المراجع الأجنبية

1- Carr,D.W., " Foreign Investment and Development in Egypt", Praeger Publishers,New York, 1979 .

2- Todaro,M.P., " Economic Devepolment in the Third world " , Second Edition, Longman, London,1981 .

3- Zhan,x.j., " The Role of Foreign Direct Investment in Market Oriented Reforms and Economic Development : The Case of China, Transnational Corporations ",U.N., Vol.2, No.3,Dec., 1993 .